الأمم المتحدة

A/79/521/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 May 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا للحالة المالية للأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 2024 وفي 30 نيسان/أبريل 2024 و 2025، واستكمالا للمعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/79/521).

ويركّز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية، هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ولا تزال حالة النقدية المرتبط بالميزانية العادية متقلبة. وكما قلنا في عدة مناسبات في السنوات الأخيرة، فإن إمكانية التنبؤ بتوقيت ومقدار المبالغ المحصَّلة أمرٌ بالغ الأهمية لإدارة التدفقات النقدية الخارجة من المنظمة وتخطيط الإنفاق بشكل سليم ومأمون دون التعرض لخطر التخلف عن السداد. وبما أن عام 2023 قد انتهى في ظل وجود متأخرات قياسية بلغت 859 مليون دولار، تعيّن دخول عام 2024 بتدابير صارمة للحفاظ على الأموال النقدية لتقليل الإنفاق وإبطاء وتيرته. وقد استوجبت حالات التأخّر في سداد الاشتراكات فرض قيود على الإنفاق كان لها أثر سلبي على إدارة الميزانية وتنفيذ البرامج والوفاء بالولايات، وذلك على الرغم من الجهود التي يبذلها مديرو البرامج للتخفيف من تلك الآثار. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الإنفاق، اضطررنا إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في أيلول/سبتمبر،

150525 140525 25-07129 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن الحساب الخاص في تشرين الأول/أكتوبر، ومن حسابات المحاكم المغلقة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ووصل إجمالي الاقتراض إلى مستوى قياسي جديد عند 607 ملايين دولار. وفي نهاية المطاف، سمحت المبالغ الكبيرة التي تم تحصيلها في أواخر كانون الأول/ديسمبر بتجديد بعض احتياطيات السيولة التي نحتفظ بها وتفادي حدوث أزمة سيولة أكبر في عام 2025.

ونتيجة لذلك، بدأ عام 2025 وهناك عجز نقدي قدره 135 مليون دولار. وتخلّفت معدّلات تحصيل الأنصبة في عام 2025 عن التقديرات، وفي آخر نيسان/أبريل كانت النسبة المئوية للأنصبة المحصّلة قياسا إلى الأنصبة المقرّرة هي الأدنى منذ سبع سنوات. ووُضعت أهداف لتخفيض الإنفاق بحوالي 600 مليون دولار إلى حين التأكد من أنه سيكون بحوزتنا ما يكفي من السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتنا القانونية حتى آخر كانون الأول/ديسمبر.

أما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فقد أفضى قرار الجمعية العامة 307/73، الذي نصّ على رفع القيود المفروضة على اقتراض النقدية فيما بين البعثات العاملة إضافة إلى قسمة الأنصبة المقررة وتحصيلها في الفترات التي لم تصدر لها ولاية، إلى تسجيل تحسُّن في السيولة الإجمالية لعمليات حفظ السلام العاملة، بما في ذلك القدرة على سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة. ولا توجد متأخرات حالية في مدفوعات سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة لجميع البعثات العاملة، ولكن مدفوعات المعدات المملوكة للوحدات لم تسدّد في شهر آذار/مارس. وما لم يتحسّن معدّل تحصيل الأنصبة بدرجة كبيرة في الربع الحالي، فإن المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عن المعدات المملوكة للوحدات والمستحقة في حزيران/يونيه قد تتأخر هذا العام أيضا، على غرار ما حدث في عامي 2023 و 2024. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم تتخذ الدول الأعضاء إجراءات سريعة وحاسمة لمعالجة الظواهر التاريخية المتمثلة في عدم القدرة على التنبؤ والتأخيرات في تحصيل الأنصبة المقررة، لن تتمكن بعثات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها بفعالية.

وسيكون تنفيذ ولاية المنظمة لعام 2025 متوقفا على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ويعرب الأمين العام عن تقديره لجهود الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، ويحثّ بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى الجهد لدفع أنصبتها غير المسدَّدة. ويُحتمل أن تكون نهاية عام 2025 على نفس درجة سوء نهاية عام 2024 أو أسوأ فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية، ما لم تتجاوز الأنصبة المحصَّلة في عام 2025 بشكل كبير متوسطها عن السنوات الخمس الماضية.

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير معلومات عن مستجدات الحالة المالية للأمم المتحدة التي عرضها الأمين العام على الجمعية العامة في تقريره السابق (A/79/521)، كما يتضمن استعراضاً للمؤشرات المالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 2024 وحتى 30 نيسان/أبريل 2024 و 2025.

2 - ويعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقرَّرة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

3 - واصل الأمين العام بهمة ونشاط تواصله مع الدول الأعضاء بشأن حالة السيولة في المنظمة.

4 - وفي عام 2024، حُدّدت الأنصبة المقررة المتعلقة بعمليات حفظ السلام وبالمحاكم الدولية بمستوى يقل عن مستواها في العام السابق، بينما حُدّدت الأنصبة المقررة للميزانية العادية بمستوى يفوق مستواها في عام 2023. وفي نهاية عام 2024، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية والمحاكم الدولية وعمليات حفظ السلام أقل مما كانت عليه عند نهاية عام 2023، وذلك لأن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام صدرت لفترة ستة أشهر فقط، حيث لم يكن قد وُوفق بعد على جدول الأنصبة المقررة الجديد. وفي 30 نيسان/أبريل 2025، كان مبلغ الأنصبة المقررة غير المسدَّدة أعلى مما كان عليه في العام السابق بالنسبة لجميع الفئات. وستحدِّد الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في شهرَي أيار/مايو وحزيران/يونيه الحالةَ المالية للمنظمة للسنة المالية الحالية لعمليات حفظ السلام.

5 - وعند نهاية عام 2024، كادت سيولتنا النقدية تنفد بعد أن اقترضنا من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص والمحاكم المغلقة. وقد مكّن تحصيل مبالغ كبيرة من الاشتراكات في كانون الأول/ديسمبر 2024 من سداد الأموال المقترضة من المحاكم المغلقة ومن الحساب الخاص. وما زال بعض عمليات حفظ السلام يواجه حالات نقص في السيولة النقدية خلال فترات معينة من السنة. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة رحبت بكون الموارد النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة تُدار باستمرار كصندوق مشترك، ووافقت على استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام كآلية إضافية للسيولة، فإن المنظمة لا تزال تعتمد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي المواعيد المحددة. وفي الآونة الأخيرة، لم يكُف تجميع النقدية واستخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، وهو ما دفع الأمين العام إلى طلب استخدام الأموال الفائضة من المحاكم المغلقة لتوفير سيولة إضافية.

6 - وفيما يتعلق بتكاليف القوات وتكلفة المعدات المملوكة للوحدات، فبحلول نهاية عام 2024 كان جميع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن العمليات النشطة قد سُدّد بالكامل بفضل تجميع النقدية والمدفوعات المسبقة التي وردت. وعند آخر نيسان/أبريل 2025، كان جميع الالتزامات غير المسدّدة عن تكاليف القوات قد سُوّي، ولكن تعذّرت تسوية تكلفة المعدات المملوكة للوحدات بسبب الافتقار إلى الموارد النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مبلغ 30 مليون دولار ما زال مستحقّا للدول الأعضاء فيما يتصل ببعثات حفظ السلام المنتهية، ريثما ترد التعليمات من الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بالدفع. وسيكون سداد مدفوعات تكاليف القوات وأفراد الشرطة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، المستحقة في

حزيران/يونيه 2025 متوقفا على المبالغ التي يجري تحصـــيلها في أيار/مايو وحزيران/يونيه، حيث إن المستويات الحالية للمبالغ المحصَّلة لا تفي بالاحتياجات من السيولة لتسوية المطالبات بالكامل.

ألف - الميزانية العادية

7 - إن إمكانية التنبؤ بتوقيت ومقدار الأنصبة المحصَّلة من الدول الأعضاء أمرٌ بالغ الأهمية لإدارة التدفقات النقدية الخارجة من المنظمة ولتخطيط الإنفاق. وبما أن الأنصبة المحصَّلة شهريا للميزانية العادية لا تزال تشهد تقلبات كبيرة كل عام، فإن ذلك يزيد من صعوبة تخصيص الأموال بما يلزم من الثقة لتنفيذ الميزانية بكفاءة أو بفعالية. فهذه الوضعية المالية الصعبة، إضافة إلى تحصيل مبالغ كبيرة من الاشتراكات في نهاية السنة التقويمية، تستلزم إدارة دقيقة للسيولة، وذلك بمواءمة النفقات مع التدفقات النقدية الواردة طوال العام لضمان عدم تعطّل العمليات. وهذا الأمر يمنع الأمانة العامة من تنفيذ خطط استقدام الموظفين والأنشطة المزمعة على وجه التمام، فيتعطل بذلك أيضا تنفيذ البرامج وأداء الولايات.

8 - وكانت تدابير الحفاظ على النقدية، التي اتُّخذت في عام 2018 ثم تكثفت تدريجياً حتى منتصف عام 2021، فعالةً في الحد من مخاطر تخلّف المنظمة عن سداد التزاماتها، ولئن أثرت على تنفيذ الولايات. وقد أدت تلك التدابير إلى حدوث العجز النقدي المتعلق بالميزانية العادية في وقت أكثر تأخّرا في كل عام، بالإضافة إلى تقليص حجم العجز منذ عام 2019. فخلال عام 2018، جرى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في وقت مبكر عند أيار/مايو. وفي السنوات اللاحقة، تمكنت المنظمة من تأجيل هذا الاقتراض حتى تموز/يوليه في عام 2019، وحتى أيلول/سبتمبر في عام 2020، وتشرين الثاني/نوفمبر في عام 2021، وأيلول/سبتمبر في عام 2022، وآب/أغسطس في عام 2023. وكان أكبر عجز، بمبلغ 488 مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر 2018 ومبلغ 520 مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قد انخفض إلى مبلغ 334 مليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي كل من عامَي 2021 و 2022، اقترضت المنظمة كامل مبلغ صندوق رأس المال المتداول في أواخر العام، ولكن لم يكن من الضروري استخدام الحساب الخاص أو النقد المتاح في عمليات حفظ السلام المنتهية. وعلى الرغم من أن عام 2023 بدأ والمنظمة في حالة مالية أفضل قليلاً مما كانت عليه في السنوات السابقة، فقد انتهى العام بمبلغ 859 مليون دولار من الاشتراكات غير المدفوعة، وهو رقم قياسي جديد بالنسبة للأنصبة المقررة غير المسدَّدة. واضطرت المنظمة إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في آب/أغسطس ومن الحساب الخاص في تشرين الأول/أكتوبر. وانتهى العام وقد نفد تماما صندوق رأس المال المتداول وأوشك الحساب الخاص على النفاد.

9 - وبدأنا عام 2024 دون أن تكون احتياطياتنا من السيولة بحوزتنا بالكامل. وحُدّدت الأنصبة المقررة لعام 2024 عند مستوى 3,22 بلايين دولار، بزيادة قدرها 231 مليون دولار عن مستواها في عام 2023. وبما أن العام قد بدأ وهناك مستوى قياسي من المتأخرات، تعيّن من البداية اتخاذ تدابير صارمة للحفاظ على الأموال النقدية. وبالنسبة لمعظم عام 2024، كانت المحصلة التراكمية للتحصيلات الشهرية أعلى من التحصيلات المقدّرة حتى الربع الأخير. وبسبب التغيّرات في مواعيد السداد خلال العام، اضطررنا إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول في أيلول/سبتمبر، ومن الحساب الخاص في تشرين الأول/أكتوبر، ومن حسابات المحاكم المغلقة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وكادت الأموال النقدية تنفد، وهو ما كان سيحدث لو لم يتم تحصيل مبالغ كبيرة في كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من

أن عام 2024 انتهى بأداء أفضل مما كان متوقعا على صعيد التحصيل بسبب دفع المتأخرات، فإننا لم نتمكن من إنفاق الميزانية بالكامل أو تجديد جميع احتياطيات السيولة بسبب التحصيلات المتأخرة وغير المؤكدة. وبلغ مجموع الاقتراض رقما قياسيا عند 607 ملايين دولار. ولو لم توافق الجمعية العامة على زيادة صندوق رأس المال المتداول واستخدام أموال المحاكم المغلقة لكنّا لنفدت احتياطياتنا وكل ما بحوزتنا من أموال نقدية. غير أننا، بسبب تأخر التحصيل، لم نتمكن من إنفاق حوالي 255 مليون دولار من الميزانية.

10 - وبحلول نهاية عام 2024، كانت 152 دولة من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية، في زيادة عن الدول الأعضاء الـ 142 التي كانت قد قامت بذلك بنهاية عام 2023. ويودُّ الأمين العام أن يتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ 152 التي أوفت بكامل التزاماتها المتعلقة بالميزانية العادية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

11 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، قام الأمين العام بتقديم موعد نشر تقريره عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/79/734) لإطلاع الدول الأعضاء على الوضع بسبب خطورة حالة السيولة. وبينما تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية الموافقة على ميزانيات المنظمة وتقسيم النفقات على الدول الأعضاء، يتولى الأمين العام مسؤولية إعداد الميزانية وتنفيذها، إلى جانب مسؤولية إدارة المنظمة. وفي السنوات الأخيرة، ساءت حالة السيولة في المنظمة بسبب عدم سداد الاشتراكات أو التأخر في سداد مبالغ كبيرة منها. وأدت نقاط الضعف الهيكلي وأوجه الجمود في منهجيات الميزانية إلى تعميق التحديات المتعلقة بالسيولة. والمنظمة عاجزة عن تنفيذ الميزانيات كما هو مخطط لها، وهي تتخذ بصورة متكررة تدابير الحفاظ على السيولة لضمان استمرار عملها. وقد أثرت التدابير التي اضطرت المنظمة إلى اتخاذها لتفادي حالات التخلف عن السداد وتعطل الأعمال في عمليات الميزانية العادية تأثيراً سلبياً على تنفيذ البرامج وتنفيذ الولايات، على الرغم من الجهود التي بذلها مديرو البرامج للتخفيف من تأثيرها السلبي.

12 - وقد بلغ إجمالي المدفوعات المحصّلة بحلول 30 نيسان/أبريل 2025 حوالي 1,8 بليون دولار، وهو ما يقل بحوالي 0,6 بليون دولار عن المبلغ المحصّل بحلول 30 نيسان/أبريل 2024. وقام ما مجموعه 101 من الدول الأعضاء بسداد الأنصبة المقررة للميزانية العادية بالكامل، وهو ما يقل بأربع دول عن عددها في التاريخ ذاته من عام 2024. وكانت 49 دولة من تلك الدول الأعضاء قد سدّدت أنصبتها المقررة في الموعد، أي في غضون فترة استحقاق السداد التي مدتها 30 يوما، وهو ما يقل بدولتين عن عددها في عام 2024. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 101 لدعمها عملَ المنظمة، ويحث سائر الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، يودّ الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي سدّدت مدفوعات مسبقة للميزانية العادية قبل صدور رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة. وكانت المدفوعات المسبقة مفيدة في توفير سيولة إضافية في هذه الأوقات الحرجة. وقد سددت الدول الأعضاء الـ 12 التالية مدفوعات مسبقة للميزانية العادية لعام 2025: أرمينيا، وإستونيا، وإسرائيل، وأوكرانيا، والبرتغال، وبولندا، وسلوفاكيا، وغامبيا، وكازاخستان، وليتوانيا، والمغرب، وهنغاريا.

13 - وبلغت نسبة التحصيل في الربع الأول من كل من عامي 2023 و 2024 ما يكافئ 42 و 52 في المائة، على التوالي، ثم انخفضت النسبة إلى 40 في المائة في عام 2025، وهو أدنى مستوى لها في السنوات السبع الماضية. وبانتهاء الربع الثاني، كانت نسبة الاشتراكات المحصلة تساوي

58 في المائة في عام 2023 و 76,1 في المائة في عام 2024. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة حتى 30 نيسان/أبريل 2025 ما قدره 2,4 بليون دولار، مقارنة بمبلغ 1,7 بليون دولار حتى 30 نيسان/أبريل 2024. وبلغ المستوى النهائي للاشتراكات المحصَّلة في كل من عامَي 2023 و 2024 ما نسبته 82 في المائة و 103 في المائة، على التوالي. وخلال ما انقضى من عام 2025، كانت التحصيلات متخلّفة عن التقديرات، واضطررنا، بسبب دخول العام وليس لدينا سوى حوالي 350 مليون دولار من احتياطيات السيولة، إلى إبطاء العمليات وتقليل الإنفاق. ونحن نستهدف خفض الإنفاق بحوالي 600 مليون دولار إلى حين التأكد من أنه سيكون بحوزتنا ما يكفي من الأموال النقدية للوفاء بالتزاماتنا القانونية حتى آخر كانون الأول/ديسمبر.

باء - عمليات حفظ السلام

14 - تختلف الفترة المالية لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية للميزانية العادية، حيث تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه، وليس من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، كما أن الأنصبة المقررة لكل عملية تُحدَّد بمعزل عن غيرها.

15 - وفي نهاية السنة المالية 2024/2023، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام 2,1 بليون دولار، أي أقل بـ 200 مليون دولار من المبلغ الذي كان مستحقاً في نهاية السنة المالية 2023/2022. وفي 30 نيسان/أبريل 2025، كانت هناك أنصبة مقررة محدّدة للسنة المالية 2025/2024 عند مستوى 5,2 بلايين دولار، مقارنة بـ 6,0 بلايين دولار للسنة المالية السابقة. وبلغت الأنصبة المحصَّلة عن السنة المالية الحالية حتى 30 نيسان/أبريل 2025 ما قدره 4,6 بلايين دولار. وفي 30 نيسان/أبريل 2025، كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسدَّدة يبلغ 2,7 بليون دولار. وستحدد الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في شهرَي أيار/مايو وحزيران/يونيه الحالة النهائية للسنة المالية 2025/2024. ويتألف مبلغ 2,7 بليون دولار غير المسدّد من مبلغ قدره 2,2 بليون دولار مستحق فيما يخصّ البعثات العاملة ومبلغ قدره 0,5 بليون دولار مستحق فيما يخصّ البعثات المنتهية. وبالنسبة إلى البعثات العاملة، يتصل مبلغ 1,8 بليون دولار بمبالغ مستحقة عن السنة المالية الحالية، في حين يتصل مبلغ 0,4 بليون دولار بأنصبة مقررة محددة في السنوات المالية السابقة.

16 - ويشهد مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام تقلبات مع توقف العمليات أو تقليص حجمها. والاتجاه في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام العاملة في نهاية الفترات المالية الخمس الماضية يبعث على القلق الشديد. وقد ارتفعت نسبة الأنصبة المقررة غير المسدّدة من 22 في المائة للسنة المالية 2019/2018 إلى 26 في المائة للسنة المالية 2024/2023. وفي 30 نيسان/أبريل 2025، كانت نسبة الأنصبة المقررة غير المسدَّدة تبلغ 42 في المائة. وبدون الإجراءات الإيجابية التي تتخذها الدول الأعضاء، فإن مستوى السيولة الإجمالية لدى عمليات حفظ السلام سيعيق قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة وتسوية المستحقات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في المواعيد المحددة.

17 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت 71 دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة الدفع، مقارنة بـ 50 دولة كانت قد قامت بذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويود الأمين العام أن يتوجه بشكر خاص إلى تلك الدول الأعضاء الـ 71 على مدفوعاتها.

18 - وحتى 30 نيسان/أبريل 2025، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحَقّة والواجبة الدفع يبلغ 63 دولة، مقابل 47 دولة في 30 نيسان/أبريل 2024. ويود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بتلك الدول الأعضاء الـ 63 على جهودها.

19 - ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 307/73 في تموز/يوليه 2019، أصبحت رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام تصدر لكامل فترة الميزانية التي توافق عليها الجمعية العامة، بما في ذلك الميزانية التقديرية للفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أن يُعتبر هذا المبلغ واجب السداد في غضون 30 يوما من التاريخ الفعلي لتمديد ولاية عملية حفظ السلام. وباستثناء السنتين الماليتين 2022/2021 و 2025/2024، اللتين كانتا سنتين انتقاليتين لأنهما استندتا إلى جدولين مختلفين ثلاثيي السنوات، تراوحت الأنصبة المقررة للفترات التي لم يكن قد تقرّر بعد تمديد الولايات المتعلقة بها بين 2,4 بليون دولار و 2,8 بليون دولار. وتم تحصيل مدفوعات مسبقة من تلك الأنصبة المقرّرة تراوحت قيمتها بين 300 مليون دولار و 750 مليون دولار. ووفرت هذه المبالغ المحصَّلة مسبقا سيولة إيجابية لعمليات حفظ السلام، وأتاحت للمنظمة أن تفي بالتزاماتها تجاه البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

20 - وبلغ مجموع النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 نحو 1,7 بليون دولار في حسابات البعثات العاملة والبعثات المنتهية. وبحلول 30 نيسان/أبريل 2025، كانت النقدية المتاحة قد انخفضت إلى حوالي 1,3 بليون دولار. ويقصر النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وتوسيع العمليات القائمة. وأصدرت الجمعية العامة في قرارها 272/76 توجيهات باستخدام الصندوق كخيار أول للاقتراض لعمليات حفظ السلام العاملة، باعتبار ذلك آلية لتخفيف مشاكل السيولة، مع الاحتفاظ بمبلغ 40 مليون دولار لدعم البعثات الجديدة وتوسيع البعثات القائمة على النحو الذي كان مقررا أصلا للصندوق. وتحدد النقدية لكل بعثة في حساب منفصل وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، ويُستخدم الاقتراض فيما بين البعثات عند الحاجة، على أساس قرار الجمعية العامة 307/73.

21 - وفي الماضي، قبل ما قرّرته الجمعية العامة في قرارَيها 307/73 و 272/76 من الإجراءات المذكورة أعلاه، كان احتمال تأخير ردّ التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يزداد عندما لا تكون الاحتياطيات النقدية في كل عملية من العمليات كافية لسد تكاليف التشغيل. وفي حزيران/يونيه 2023 و 2024، وقعت حالات من هذا القبيل. وبلغ حجم السيولة النقدية المجمّعة للعمليات النشطة أدنى مستوى له على الإطلاق، ولم نتمكن من تسوية المطالبات الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات. وفي حزيران/يونيه 2024، كانت السيولة النقدية منخفضة للغاية، حتى كدنا نعجز عن سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة بالكامل. وفي تموز/يوليه 2024، وجه الأمين العام رسالة إلى الدول الأعضاء أعرب فيها عن قلقه إزاء حالة السيولة المثيرة للجزع الشديد فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام والخطر الذي يشكِّله ذلك على قدرة المنظمة على إنجاز ولاياتها. وطُلب إلى عمليات حفظ السلام إبطاء وتيرة بعض النفقات تفادياً لتكرار حالة عدم القدرة على تسوية هذه الالتزامات في المواعيد المحددة التي وقعت في حزيران/يونيه 2023 وحزيران/يونيه 2024. وفي أعقاب تحصيل الأنصبة المقررة الجديدة التي حُدّدت في تموز/يوليه، لم تكن هناك أي التزامات مستحقة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثات العاملة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024. ومع ذلك، وبسبب نقص السيولة النقدية الحالي، بلغت الالتزامات المستحقة للدول الأعضاء في 30 أبريل/نيسان 2025 مبلغ 150 مليون دولار.

22 - ووافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها 280/76، على أن الدول الأعضاء التي كانت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 قد سدّدت بالكامل اشتراكاتها المقررة في تمويل بعثات حفظ السلام المنتهية تُعاد إليها النقدية المتاحة في 24 بعثة منتهية من بعثات حفظ السلام التي يوجد لديها فائض من الأرصدة النقدية، مع استثناء النقدية اللازمة لتغطية مطالبات البلدان المساهمة في تلك البعثات بقوات وبأفراد شرطة، واستنادا إلى الجدول المنطبق على آخر اشتراكات مقررة لكل بعثة. وبنهاية نيسان/أبريل 2025، كانت قد سُوّيت مع الدول الأعضاء المطالباتُ المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية منذ فترة طويلة، في حين لا تزال المطالبات المتعلقة بمبلغ 30 مليون دولار في انتظار صدور تعليمات من الدول الأعضاء المعنية.

23 - ويظل الأمين العام ملتزما بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن، كلما سمح وضعها النقدي بذلك. وفي هذا الصدد، يخضع الوضع النقدي لعمليات حفظ السلام لمراقبة مستمرة، وتضع المنظمة في مقدمة أولوياتها تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية استنادا إلى المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لديها. وبغية تسديد تلك المدفوعات، تعوِّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي حينها، وكذلك على الإسراع في وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع الجهات المساهمة بمعدات مملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بفترات الميزانية 2020/2019 وما بعدها، أدى ما قررته الجمعية العامة في قرارها 307/73 بخصوص السماح بالاقتراض المتبادل بين البعثات وإصدار رسائل الإخطار بالأنصبة المقررة لكامل فترة الميزانية إلى تحسُّن إمكانيات تسوية الالتزامات تجاه الدول الأعضاء.

جيم - المحاكم الدولية

24 - في 30 نيسان/أبريل 2025، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة للمحاكم الدولية 79 مليون دولار، منها 53 مليون دولار مستحقة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، و 21 مليون دولار مستحقة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، و 5 ملايين دولار مستحقة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994.

25 - وفي 30 نيسان/أبريل 2025، كانت 79 دولة من الدول الأعضاء، مقابل 83 دولة في عام 2024، قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة إزاء المحاكم الثلاث، وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائية الدوليتين (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2025) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2018) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (التي حددت أنصبتها المقررة آخر مرة في عام 2016).

26 - وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحاكم إيجابياً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستكون الحصيلة النهائية لعام 2025 مرهونة بمواصلة الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية على الوجه الأتم تجاه المحاكم. وقد لاحظت الجمعية العامة في قرارها 272/76 إمكانية استخدام الأموال الفائضة في

حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين كملاذ أخير لسد النقص المؤقت في سيولة الميزانية العادية. ومثّل الفائض النقدي المتاح لدى المحاكم الدولية شريان حياة بالغ الأهمية لعمليات الميزانية العادية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و 2024. كما أن السيولة اللازمة لتنفيذ الميزانية العادية في عام 2025 تتوقف على مدى توافر هذا الفائض كملاذ أخير.

ثالثا - الاستنتاجات

27 - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ 59 التي سدّدت كل الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع (للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحاكم) حتى وقت إعداد هذا التقرير، وهي: إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتشيكيا، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورواندا، وسان مارينو، وسانت لوسيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصومال، وغينيا الاستوائية، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليابان، واليونان.

28 - ولا تزال سلامة الوضع المالي للمنظمة مرهونة بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. ويتوقف التنفيذ الكامل والكفؤ لبرنامج عملنا على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان حالة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها طوال السنة. فلا يمكن للمنظمة أن تحل أزمة السيولة إلا بدعم من الدول الأعضاء، ولا سيما بوفائها بالتزاماتها المالية بالكامل وبطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب. وفي الوثيقة A/79/734، طرح الأمين العام مقترحات جديدة، وحثّ الدول الأعضاء على استعراض تحديات السيولة بشكل كلّي. فالقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في السابق قد أدت إلى زيادة السيولة المتاحة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، ولكن يتعيّن بذل المزيد من الجهود لتفادي حدوث حالات دورية لنقص السيولة. ومن الأهمية بمكان أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن المقترحات الجديدة في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك لا يؤثر فقط على الحالة المالية للمنظمة في عام 2025، بل وعلى الوضع الذي ستدخل به المنظمة عام 2026.